الفساد الإداري في القطاع العام

الأستاذ: بوزيان رحماني جمال
bouzianed08@gmail. com
الأستاذ الدكتور: نوري منير
جامعة حسيبة بن بوعلي– الشلف
Nourimounir2@gmail.com

ملخص:

إنّ الدولة، ولأجل القيام بالمسؤوليات المجتمعية التي يحتاجها شعبها لاستقامة الأحوال وصلاحها، تحدث وتنشئ وظائف وواجبات عامة يقوم بها أفراد من المجتمع، لأجل الحفاظ على المصالح العامة ورعايتها، وتنمية الإمكانيات والقدرات والاستفادة منها لإصلاح الحياة.

إن المنصب الإداري يعطي لصاحبه درجات متباينة من السيطرة على مختلف الأنشطة مثل العقود والصفقات الإدارية والحوافز والامتيازات الضريبية والقرارات الإدارية.. الخ.

غير ان انحراف الإرادات والتوجهات في الوظائف والمسؤوليات العامة عن حفاظ المصالح العامة ورعايتها، إلى استغلال الوظيفة لأجل المكاسب الشخصية، أو العلاقات الفردية الخاصة، أو إرضاء الأقارب والأصدقاء، لهو الفساد الإداري الذي يمس الحياة العامة ومستقبل الشعوب، ويعطل جهود التنمية والارتقاء، ويحبط الطاقات والقدرات والإمكانات، ويجعل التخلف ضربة ملازمة للمجتمعات التي استشرى فيها هذا الداء.

إن البحث والقراءة والتدبر في هذا الداء (الفساد الإداري) من الأمور المهمة التي تحتاجها المجتمعات التي تعاني من صرف الإمكانات، والطاقات، وتعطيل تطبيق القوانين وتنفيذ اللوائح التي توضع لحماية المصالح العامة وعموم الشعب، بسبب النفوس الضعيفة التي تسعى لتحقيق المصالح الخاصة، على حساب مصالح الوطن والشعب.

إن تكثيف الجهود لأجل مكافحة الفساد الإداري لهو العمل الواجب، والضروري لمقتضيات المجتمع الحضاري الذي يسعى للرقي والتقدم، والحفاظ على القيم الإنسانية العليا، ولهذا الغرض يلزم الاستفادة من كل الوسائل الضابطة والموجهة للسلوك الإنساني، ابتداء بمخاطبة الضمير، وتشديد أسس المراقبة والمتابعة، سواء من قبل الرؤساء على المرؤوسين أو من قبل الشعب ونوابه على الأجهزة التنفيذية، والتوعية العامة، وتفعيل مؤسسات القضاء.

كلمات مفتاحية: الفساد الإداري: دوافعه وأشكاله، الفساد في القطاع العام، تأثيرات الفساد، معالجة آفة الفساد.

Résumé :

L'état est pour faire face au besoin sociales de son peuple، crée des postes et obligations publique à la charge de certains individu de la société pour la conservation des intérêts de tous، et développer les compétences pour en arriver en fin au maximum du bien-être.

Le poste administrative donne à son propriétaire un certain degré de pouvoir et de contrôle de différentes activités tel que les actes et conventions administratives، les primes، les subventions les discisions administrative… etc.

La déviation des rôles de ces postes publiques au lieu d'être au services de l'intérêt générale aux services des intérêt personnels، et aux relation individuels privée، et ainsi pour le compte des amis et proches، en bref c'est la corruption administrative qui touche la vie publique et même jusqu'à l'avenir de toute la nation، et freine les efforts de développement، et laisse la nation se glisse dans le cercle vicieux de la pauvreté.

Faire un diagnostic efficace et fiable Pour remédier ce problème est une nécessite absolus qu'a besoin les nations qui souffert de l'inapplication des lois met au service de l'intérêt générale، à cause de quelques individus qui cherche toujours leur propre intérêt au détriment des autre.

Pour faire face à cet énorme problème، il faut que tout le monde doivent multiplier leur efforts pour le combattre efficacement، pour qu'on puisse garder les belles principes de l'humanité، mais pour en arriver، il faut utiliser tous les mayens disponible qui peuvent aider à la bonne orientation du comportement humain، en commencent par le contrôle de soi-même et، et ensuite le contrôle de tout le monde avec des mayen fiable، et le redémarrage du système judiciaire.

تمهيد

يعاني الجهاز الإداري الكثير من الاختلالات والمشاكل المعيقة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي ينعكس على هذا الأداء بالسلب، ومن أبرز هذه الاختلالات انتشارا الفساد الإداري في جميع أجهزة الدولة، ولم تعد ظاهرة الفساد الإداري اليوم مجرد مشكلة داخلية بالدولة الوطنية بل أصبحت ظاهرة معولمة، بل أن أشكال وأنماط الفساد الإداري أصبحت معقدة لدرجة يصعب التعرف عليها أحيانا، واستشرت في كل المجتمعات وأصبحت القاعدة للتعامل لدى العديد من الأعوان.

وقد تزايد الاهتمام بظاهرة بالفساد الإداري في السنوات الأخيرة، نظرا لانتشارها في جميع الدول والمجتمعات، ولما لها من انعكاساتها السلبية على النشاط الاقتصادي، بل وعلى كيان المجتمع ككل.

وإن كنا نقر بأن الفساد الإداري قديم وجد في الماضي كما يوجد في الحاضر والمستقبل، ولم تسلم منه أي دولة أو مجتمع مهما بلغ من مراحل نمو وتطور، فقد انتشر في العالم النامي والمتقدم على حد سواء، إلا أن هناك محطات تعتبر مرتعا مناسبا لهذا النوع من الفساد ألا وهي القطاع العام أو الجهاز الحكومي.

أولا : مفهوم الفساد الإداري

ظاهرة الفساد الإداري بشكل عام لم ترق إلى ما تستحقه من اهتمام من قبل الباحثين وكذا السياسيين والإداريين، وهذا رغم أضرارها وآثارها الخطرة، إلا أن الاهتمام بهذه الظاهرة تزايد في السنوات الأخيرة، وأصبح الاهتمام بالفساد بشكل عام والفساد إداري بشكل خاص محور الاهتمام ليس فقط بالنسبة لرجال الفكر والإدارة والسياسة فحسب، بل حتى بالنسبة للمواطن العادي، فهو ظاهرة لا ترتبط بفترة تاريخية معينة أو إقليم معين، فهي تأخذ أشكالا عدة متغيرة بتغير الفترات الزمنية، ومتنوعة بتنوع الأمم، فهي إذن ليست من الأمراض الحديثة في هذا العصر، بل هي ظاهرة اجتماعية قديمة قدم الإنسان على وجه الأرض، وانتشرت في المجتمعات السابقة والحاضرة، وعانت منها كل الحضارات السابقة.

وأصبحت ظاهرة الفساد الإداري في الآونة الأخيرة حديث العام والخاص، واستحوذت على اهتمام المنظمات والهيئات الدولية، الحكومية منها وغير الحكومية، وتزايد الاهتمام بمواجهتها والتصدي لها، من خلال المطالبة المتزايدة بتحقيق الشفافية، وجعل كل ما يدور داخل مرافق الدولة مكشوفا للعيان، وتوفير المعلومات المتعلقة بأدائها، الذي يؤدي بدوره إلى تغييرات على الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، نتيجة لمشاركة المواطنين وأصحاب المصالح في مناقشة قضايا النفع العام، وتعزيز دور القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني في إصلاح وتطوير أداء الدولة.

وعلى الرغم من الإقرار بأن الفساد الإداري شكل من أشكال العلاقات الاجتماعية إلا أن هناك اختلاف واضح بين الكتاب والباحثين في تحديد مفهوم له، وقد أرجع بعض الباحثين هذا الأمر إلى جملة من الأسباب التي تحول دون وضع تعريف دقيق وموحد للفساد الإداري بل وللفساد بمعناه العام، نوجزها في النقاط التالية:

1. عدم وجود منهج موحد لدراسة وبحث هذه الظاهرة، فمعظم الأشخاص والجهات المهتمة بدراستها ينتمون إلى حقول معرفية مختلفة، مثل السياسة والعلوم الاجتماعية والاقتصادية والإدارية، ولذا فإن كل جهة منها تبحث القضية من خلال المنهج الخاص بها [1].

2. اختلاف المرجعية القانونية أو التشريعية أو الثقافية التي تعتمد لوضع معايير لتميز الفعل الفاسد عن غيره، فأي تعريف للفساد لا بد أن يبرز معايير محددة تقاس على ضوئها أفعال الناس وتقيَّم، ففي الوقت الذي تعتمد بعض التعريفات معيار مناقضة المصلحة العامة مثلا نجد تعريفًا آخر يعتمد معيار الرأي العام، وهكذا [2].

3. اختلاف مفهومه ومضمونه بين ما يراه الباحثون المتخصصون وبين ما يراه عامة الناس، "فلا يتحتم أن تتماشى التعريفات دائمًا مع مشاعر الجماهير، أو أن تعاصر قضية الإصلاح، بل إنه حتى في المجتمعات التي حسمت فيها مفاهيم الفساد القانونية والاجتماعية وأصبحت إلى حد ما متوافقة "[3]، "ما زال في معظم التعريفات التحليلية جانب كبير من الغموض في الأفعال التي تعد في نظر الكثيرين فسادًا "[4].

4. اختلاف مفهومه بين بيئة ثقافية وأخرى، فما يراه شعب من الشعوب فسادًا، قد يراه شعب آخر على عكس ذلك [5].

5. تعدد الأشكال والمظاهر التي يتخذها الفساد في المجتمعات المختلفة، وظهور صور جديدة منه باستمرار، حتى أن التعريفات التي تصدر في فترة زمنية معينة قد تصبح عديمة الجدوى مع مرور الزمن[6].

6. تعدد مجالات النشاط الإنساني التي يمكن للفساد أن يستشري فيها وتشابكها، فهناك الفساد الإداري، والفساد المالي، والفساد الاقتصادي، والفساد السياسي، وعليه فقد يعمد أحد الباحثين إلى تعريف الفساد بشكل عام لاعتقاده أن الفساد هو الفساد أينما وجد، فلا حاجة لتخصيصه بمجال دون غيره، في حين يرى باحث آخر غير هذا الرأي فيعمد إلى تعريف الفساد ضمن دائرة معينة من دوائر النشاط الإنساني.

7. اختلاف الأسلوب العلمي المعتمد لصياغة التعريف، فبعض الباحثين يفضلون الالتزام بشروط الحد المقتبسة من علم المنطق، أو على الأقل الاستفادة منها، في حين يرى غيرهم التعبير باللغة المعتادة بعيدًا عن تلك الشروط، وقد نجد ثالثًا يكثر من الأمثلة في تعريفه وآخر لا يتطرق إليها مطلقًا إلى غير ذلك.

تهتم ورغم تعدد الأسباب التي حالت دون وضع تعريف موحد للفساد الإداري، ورغم تعدد التعريفات التي نشأت عن هذه الأسباب، فإنه يمكن تصنيف اتجاهات الباحثين عن تصور محدد للفساد الإداري بحسب المعيار المعتمد لديهم للحكم على السلوك الفاسد.

لقد رصد بعض الباحثين المعايير المشار إليها، فوجد أنها لا تخرج عن أربعة معايير، يعتمد الباحثون غالبًا واحدًا منها عند تعريف الفساد الإداري، وهذه المعايير الأربعة هي: المعيار القيمي، والمعيار المصلحي، والمعيار القانوني، ومعيار الرأي العام.

وفيما يلي توضيح لها[7]:

1. اختلاف المعيار القيمي: يقصد من اعتماد هذا المعيار اعتبار الفساد شكًلا من أشكال الخروج على القيم السائدة في المجتمع ضمن الإطار الوظيفي، باعتبار هذه القيم مما يجب الالتزام به، وعادًة ما يكون هذا الانحراف لتحقيق مصلحة شخصية أو ما شابهها.

2. المعيار المصلحي: يقصد من اعتماد هذا المعيار اعتبار الفساد الإداري في حقيقته تقديمًا للمصلحة الخاصة على المصلحة العامة، يقوم به شخص أنيطت له رسميًا مهمة الحفاظ على المصلحة العامة.

3. المعيار القانوني: هذا المعيار هو الذي يفضله الباحثون القانونيون، حيث يحصرون الفساد الإداري في خرق القوانين والأنظمة والتعليمات التي يجب مراعاتها وظيفيًا، وعادة ما يقترن ذلك بالسعي وراء منفعة شخصية.

4. معيار الرأي العام: يعتبر هذا المعيار من المعايير الحديثة نسبيًا، وقد قصد من اعتماده تجنب الانتقادات التي وجهت إلى المعايير الأخرى للفساد الإداري [8]، وذلك باللجوء إلى الرأي العام ليحدد بطريقته ما يراه فاسدًا من تصرفات الإداريين وما لا يراه كذلك، لتكون النتيجة بعد ذلك أن الفساد ثلاثة أنواع لكل منها تعريفه الخاص، وهي [9]:

– الفساد الأسود: وهو ذلك السلوك الذي يتفق الجمهور على إدانته وضرورة معاقبة مرتكبيه.

– الفساد الأبيض: وهو ذلك السلوك الذي يتغاضى عنه الجمهور ولا يميلون إلى معاقبة مرتكبيه.

– الفساد الرمادي المتوسط بين النوعين السابقين، ويكون هذا في الحالات اللاتي يطالب فيها عناصر معينة من المجتمع إدانة مرتكبة، في حين يبقى الرأي العام مترددًا في ذلك..

ولما تقدم لا يمكن الاطمئنان إلى أي من المعايير السابقة في تصنيفها للتصرفات الإدارية بين الفساد والمشروعية، وأنه لا بد من السعي إلى إيجاد جملة من المعايير التي تحيط بجميع صوره وأشكاله لتكون الخطوة الأولى لمكافحته والقضاء عليه، فالفساد الإداري على قدر من التشعب والتعقيد يصعب التعرف عليه من زاوية واحدة أو معطيات نظرية لا تقترب من أرض الواقع.

ونقدم فيما يلي بعض من التعاريف التي أوليت له:

يعتقد كثيرون أن الفساد الإداري مرتبط بالرشاوى والعطايا لتمرير مشروع أو مناقصة وحسب، ولكن واقع الأمر أن الفساد الإداري أشمل وأعم، بل هو ظاهرة لمشكلة وليس المشكلة بعينه، فتراخي الموظفين في تأدية واجباتهم الوظيفية والتجهم في وجوه المراجعين وتأخير إنهاء معاملاتهم فساد إداري، قصور الإجراءات والأنظمة فساد إداري، عدم وضع سياسات واستراتيجيات تفيد المواطن فساد إداري، أن يكون هناك محتاجون ومعوزون في مجتمع غني فساد إداري، عندما يقيد القطاع الخاص بالروتين الحكومي دون مبرر بل يسلبه خاصيته في البحث عن الأفضل والانطلاق إلى آفاق أوسع وأرحب واستكشاف إمكانات جديدة فإن ذلك بسبب الفساد الإداري، عندما يكافح وينافح رجل الأعمال من أجل الحصول على مستحقاته فساد إداري، عندما نضع الرجل غير المناسب في المكان غير المناسب فساد إداري، عندما لا يخضع للمسائلة من يخطئ فساد إداري، عندما تكون الخدمات العامة دون المستوى المطلوب فساد إداري، عندما تدار الأجهزة الحكومية إدارة أزمات فساد إداري [10].

وطنيا الفساد الإداري والمالي هو وجود خلل في الأداء نتيجة الخطأ والنسيان وإتباع الشهوات والزلل والانحراف عن الطريق المستقيم، وذلك أن الفساد الإداري والمالي يحتوي على قدر من الانحراف المتعمد في تنفيذ العمل الإداري المناط بالشخص، غير أن ثمة انحرافا إداريا يتجاوز فيه الموظف القانون وسلطاته الممنوحة دون قصد سيئ بسبب الإهمال واللامبالاة، وهذا الانحراف لا يرقى إلى مستوى الفساد الإداري والمالي، لكنه انحراف يعاقب عليه القانون، وقد يؤدي في النهاية إذا لم يعالج إلى فساد إداري [11].

وعرف الفساد الإداري كذلك بأنه ظاهرة توجد نتيجة لغياب المعايير والأسس التنظيمية والقانونية وتطبيقها وسيادة مبدأ الفردية، مما يؤدي إلى استغلال الوظيفة العامة وموارد الدولة من أجل تحقيق مصالح فردية أو مجموعاتية أو حزبية على حساب الدور الأساسي للجهاز الحكومي، مما يؤثر في مبدأ العدالة وتكافؤ الفرص لدى المواطنين وطالبي الخدمة العامة [12].

الفساد الإداري هو إقناع شخص مسؤول عن طريق وسائل خاطئة كالرشوة مثلا بانتهاك الواجب الملقى على عاتقه [13].

وقد عرف البنك الدولي الفساد الإداري بأنه إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص، فالفساد يحدث عندما يقوم موظف بقبول أو طلب أو ابتزاز أو رشوة لتسهيل عقد أو إجراء طرح لمنافسة عمومية، كما يحدث عندما يعرض وكلاء أو وسطاء لشركات أو أعمال خاصة بتقديم رشاوى للاستفادة من سياسات أو إجراءات عامة للتغلب على المنافسين وتحقيق أرباح خارج إطار القوانين، كما يمكن للفساد أن يحدث عن استغلال الوظيفة العامة دون اللجوء إلى الرشوة، وذلك بتعيين الأقارب، أو سرقة أموال الدولة مباشرة [14].

وهناك تعريف أكثر دلالة للفساد الإداري وهو أن الفساد الإداري هو كل تصرف غير قانوني مادي أو أخلاقي من جانب العاملين يسود في بيئة بيروقراطية، يهدف إلى تحقيق مصالح شخصية على حساب المصلحة العامة، مما يؤدي إلى هدر في موارد الدولة الاقتصادية، الأمر الذي ينعكس بالسلب على عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي [15].

كما عرف الفساد الإداري كذلك بإعلان أن العلاقات الشخصية والمحاباة أساس الحصول على الخدمات والسلع والمناقصات العامة [16].

ثانيا : أنماط الفساد الإداري

توصف الأنماط التالية والصادرة عن الموظف العمومي أو العامل في القطاع العام بصفة عامة خلال تأديته لمهام وظيفته بالفساد الإداري، ومن الصعوبة حصر أنماط الفساد الإداري نظرا لتنوعها بتنوع المؤسسات والقطاعات التي تشيع وتنتشر فيها، وكذا اختلاف المتورطين فيها، كما تتباين درجة خطورتها وعمق آثارها، إلا أن هناك تداخلا فيما بينها، هذه الأنماط هي:

- **الرشوة**: تعتبر الرشوة من أبرز مظاهر الفساد الإداري وأكثرها انتشارا وتنوعا، ومن أكثر أدواته فعالية في نشر المزيد من مظاهره في العمل الإداري، الأمر الذي قد يعصف بالمنظمة، ويقودها إلى الفشل في تحقيق أهدافها، ورغم أن الرشوة سلوك منحرف لا تقبله القوانين والأعراف والأديان السماوية، إلا أنه حالة وظاهرة موجودة في جميع المجتمعات، وترتبط بممارسات إدارية متنوعة، وفي أغلب حالات الرشوة وخاصة الممارسة الواسعة لها، والتي تصغر فيها قيمة ما يدفع كرشوة، نجد تبريرات متعددة لها، وترادف مقولات ومصطلحات متعددة تتعلق بقبول الهدية وعدم ردها، أو المجاملة، أو غيرها [17]، وتأتي الرشوة على رأس الظواهر المنحرفة عند الموظف، وتتربع على عرشه، وكل الظواهر الأخرى أو معظمها إنما تسعى لخدمتها وتجمع لها أتباعا ومؤيدين، وأن أسوأ سلوك مشين يلقي بضلاله على علاقة الإدارة بالمواطن هو أسلوب الارتشاء والرشوة التي تضرب في عمق الاقتصاد الوطني، حيث يساهم في إهدار جزء كبير من الموارد، ويرفع من تكلفة الأنشطة والخدمات الإدارية، ويعمل على تكريس رداءتها، ويعرقل تدفق الاستثمارات، ويشوه الصورة لدى الكثير من المؤسسات والمنظمات، ولنا أن نتصور تلك الإفرازات الخطيرة لهذه الآفة، إذ تكفي واحدة من هذه النتائج المهلكة لضرب الاقتصاد الوطني، الذي هو قوام حياة الناس ومصدر عيشهم، فكيف بها مجتمعة، وتجدر الإشارة إلى أن الرشوة ممكن أن تقدم بشكل نقدي، أو بشكل عيني، وممكن أن تقدم بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر، من خلال الأصدقاء أو المقربين جدا من الموظف، كالزوجة والأبناء.

- **الاختلاس وسرقة المال العام**: تعد جريمة الاختلاس والسرقة من جرائم التعدي على المال العام والخاص، وصورة من صور أكل أموال الناس بالباطل، وقد كثرت وازدادت هذه الجريمة في السنوات الأخيرة ضراوة وشناعة في ظل الفساد الإداري الذي استشرى في أغلبية دول العالم، هذه الجريمة التي لم تعد تقتصر على صغار الموظفين في الدوائر وأجهزة الدولة العامة والخاصة، بل تعدتهم وبصورة أشد إلى كبار المسؤولين وصانعي القرار، وهذا يعني أن الاختلاس والسرقة يأتي في مقدمة مظاهر الفساد الإداري ظهورا بعد الرشوة، وتعتبر السرقة والاختلاس ممارستان سلوكيتان منحرفتان سواء وفق الاعتبارات القانونية أو الدينية، أو لاعتبارات سلوكية عامة، وهناك فرق جوهري واضح

بين بين الاختلاس والسرقة، فالسرقة هي قيام الموظف بسرقة أموال نقدية او عينية لا تقع تحت مسؤوليته، وإنما تحت مسؤولية الآخرين، بينما الاختلاس يعني قيام الموظف بسرقة أموال نقدية أو عينية تقع تحت مسؤوليته وفي ذمته، عن طريق التلاعب والتزوير أو التحريف في السجلات أو القوائم الخاصة بها.

- **التزوير والتزييف:** أصبح التزوير من أنماط الفساد الإداري المنتشرة كثيرا في الوقت الحالي، بعد أن أصبحت كل المعاملات والعقود والتعاملات بين الأفراد أو بين الأفراد والأجهزة الإدارية المختلفة تعتمد على الكتابة من خلال الوثائق والمستندات الرسمية، والنقود الورقية وما يشابهها في القيمة، واختفت بذلك الطرق القديمة التي كانت تعتمد على السماع و المشاهدة، وقد صاحب الاعتماد المتزايد على الوثائق والمستندات في حياتنا المعاصرة لضبط وتنظيم وإثبات كافة انواع معاملات وتصرفات الأفراد فيما بينهم، أو بين الأجهزة الحكومية والأفراد، زيادة مطردة في جريمة تزوير المحررات شهدتها مختلف دول العالم، بحيث أطلق البعض على هذه الجريمة مسمى جريمة العصر نظرا لما تحدثه من تهديد بالغ الأثر للأمن داخل الدولة، وتهديد لحالة الاستقرار في المعاملات وثبوت الحقوق والواجبات، بكل ما يؤدي إليه ذلك من إخلال باستقرار الثقة في مختلف التعاملات، وإضرار بعوامل النمو والرفاهية والتقدم[18]، يتضمن التزوير تغيير الحقائق وتبديلها واختلاقها عن طريق التلاعب بالمستندات وتغيير محتواها، فضلا عن الحذف وتغيير الأرقام وتحريف الكلمات، وتبديل الأسماء وتقليد الأختام الرسمية والتلاعب بالتواريخ، وتقليد تواقيع المسؤولين، أو تزوير واختلاق وثائق على غرار الوثائق والأوراق الرسمية، والمستندات الحكومية، والأوراق الثبوتية، والهويات الشخصية والشهادات الجامعية وغيرها[19] ، وهذا كله بطبيعة الحال ينتج عنه أو يؤدي إلى الحاق الضرر بالغير، وهذه المظاهر ما هي إلا أوجه كاذبة ومتعددة لجريمة التزوير التي تهدف في الأساس إلى التحايل على الأنظمة، والفرار من العقاب وتحقيق مصالح شخصية من شأنها أن تلحق الضرر بالآخرين، كما قد تشمل مظاهر التزوير تضخيم الفواتير، حيث يبالغ في قيمة المشتريات أو المبيعات خدمة للمصالح الخاصة.

- **المحسوبية والوساطة والمحاباة:** إن من أخطر ما تواجهه المجتمعات في العصر الحديث تحكم الأهواء بالإنسان، أو أن تسيره رغباته وطموحاته ولو كان ذلك على حساب الآخرين، فينحرف عن الطريق الصحيح والقيم والعادات والتقاليد السائدة، غير مبال بالتبعات والآثار الناتجة عن ذلك، أو يتحايل عن الثوابت والضوابط والأنظمة، ومن بين هذه الأخطار بعض الانحرافات السلوكية التي تصدر عن بعض العمال والموظفين على اختلاف مناصبهم ومسؤولياتهم، ومنها المحسوبية التي عنى منها ومازال يعاني منها كثير من الناس، فهي من الامراض التي ابتليت بها النفس البشرية، وأصبحت تطلق عليها تسميات مختلفة لتوهم الناس أن هذه المسميات تختلف أحكامها عن أحكام المحسوبية أو الوساطة، وهناك بعض الالفاظ والمصطلحات التي يتداولها الأفراد هنا وهناك تشترك مع المحسوبية في المعنى والمفهوم كالوساطة والمحاباة والرجاء والتوصية، وغيرها من المصطلحات التي تتداول وتختلف باختلاف المجتمعات والشعوب وثقافاتهم، وللوساطة عدة أغراض وأهداف، فما كان الغرض منها صالحا فهي محمودة كالوساطة بين متخاصمين لإنهاء الخصومة، والوساطة بين التجار بدخول طرف ثالث للتوفيق بينهما، وما كان الغرض منها نزع حق أو إبطاله فهي مذمومة، والدليل على ذلك قول رسول الله صلى الله عليه وسلم:" يا أيها الناس إنما ظل من قبلكم أنهم كانوا إذا سرق الشريف تركوه وإذا سرق الضعيف منهم أقاموا عليه الحد، وأيم الله لو أن فاطمة بنت محمد صلى الله عليه وسلم سرقت لقطع محمد يدها"، وبهذا الحديث فقد أعلن الرسول عليه الصلاة والسلام أنه يطبق حدود الله على كل أتباعه، حتى على أقرب الناس إليه وأحبهم لديه، على فاطمة ابنته لو أخطأت، فيقيم حد الله لا يحابي ولا

يجامل، وبين للناس ان المحاباة والمحسوبية سبب في هلاك السابقين. ولقد اكتسبت المحسوبية والمحاباة والوساطة سمعة سيئة في المجتمعات، للأضرار الخطيرة التي تترتب عليها، والتي لم يعد أحد في عصرنا يجهلها، فهي تساعد أشخاصا معينين على تحقيق هدف أو أداء خدمة أو الحصول على وظيفة، مع أن غيرهم أحق بها منهم، والمحسوبية والوساطة والمحاباة أخطر من الرشوة لأنها في الحقيقة نشاط غير مرئي وغير ملموس، ولا يسهل إثباته بأدلة، وتهدف الوساطة والمحسوبية إلى محاباة شخص أو جهة ما على حساب شخص أو جهة أخرى في تقديم خدمة أو فائدة معينة كان من المفترض أن تذهب إلى من هو أحق بها.

- **إساءة استغلال السلطة والنفوذ:** السلطة ظاهرة طبيعية تمتد جذورها في المجتمعات الإنسانية منذ القديم، وهي ظاهرة مألوفة فقد لعبت القوة الدور الأول في إقامة السلطة، وإن كانت القوة قد تضاءل أثرها في المجتمعات الحديثة في تكوين السلطة، وأصبح عنصر الرضا هو الأساس الذي تقوم عليه السلطة، إلا أن هناك الكثير من الحكام والمسؤولين يلجؤون إلى القوة في تدعيم سلطتهم[20]، والسلطة ضرورة ملحة يتطلبها وجود المجتمع من أجل أن تضبط تصرفات أفراده، وتنسق العلاقات فيما بينهم، وإذا كان الجهاز الإداري يتكون من مستويات إدارية مختلفة تتباين في تركيبها التنظيمي والبشري، وتختلف في تبعاتها ومسؤولياتها تبعا لموقعها في الهيكل التنظيمي ، فإن السلطة هي حجر الزاوية في مباشرة الإدارة لمسؤولياتها، سواء كانت ظاهرة مجردة تعطي للتنظيم الإداري شكله الرسمي، أم قوة تمكن أعضاء التنظيم من صنع القرارات وتنفيذها فيما يتعلق بالأعمال والنشاطات المنوطة بهم وفق تقسيم العمل الوظيفي، وبما أن الوظيفة العامة هي وعاء السلطة، والموظف العام هو من يعهد إليه بنصيب كبير أو ضئيل من السلطة، فإن السلطة تتسم بطبيعة نفسية وطاعة وقبول في نفس الشخص المكلف بها، لكنها رغم اختلاف أنواعها ليست مطلقة ولا ينبغي أن تكون كذلك، وهي تجد حدودها من خلال تحقيق الهدف المبتغى من ممارستها[21]، وإذا كانت الإمامة في الإسلام موضوعة لخلافة النبوة في حراسة الدين وسياسة الدنيا، فإن هذه الولاية مردها لله عز وجل والحكم له وحده، وولي الأمر يحكم بما أنزل الله في الحدود الشرعية التي تتطلبها ولايته، وانطلاقا من هذه الولاية العامة على المسلمين فإن له الحق في تفويض بعض سلطاته إلى من يراه مناسبا للقيام بأعبائها بما يحقق مصالح المجتمع، ومن هنا كانت السلطة المخولة للموظفين تهدف إلى تمكينهم من مباشرة المهام المنوطة بهم، مما يترتب عليهم مسؤولية تحقيق الأهداف المسطرة لهم، وبقدر السلطة الممنوحة لهم تكون المسؤولية انطلاقا من قاعدة وجوب التلازم والتناسب بين السلطة والمسؤولية.

- **التسيب الوظيفي:** تسعى الدول في كافة أنحاء العالم إلى تحقيق التقدم والرفاهية لشعوبها، وسعيا منها لتحقيق هذا الهدف فإنها تعمل على إحداث وإنشاء العديد من الجهات والمؤسسات المنوطة بواجبات ووظائف عامة، والتي تستطيع من خلالها النظر في مصالح شعوبها وتحقيق الحياة الكريمة لهم، وإن الإدارة الجيدة هي التي تترك انطباعات قوية وإيجابية في أعمال المؤسسات والمنظمات في مختلف الميادين والأنشطة، ومدى نجاحها والتقدم الذي تحرزه في مختلف الأنشطة التي تمارسها، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال عمل المنظمات والإدارات في الدول المتقدمة، فالتطور الحاصل فيها يرجع بالدرجة الأولى إلى التقدم والتطور في عمل إداراتها، فالإدارة في هذه الدول تتميز بالدقة والمرونة، ودعمها للإنجاز والإبداع والابتكار في الإدارات العامة أو الخاصة على حد سواء، والحقيقة أن هذه الدول المتقدمة اليوم توصف بأنها دولة المؤسسات، أو دولة الإدارة التي تهدف إلى تأمين رفاهية المواطنين وتحسين وضعهم في الميادين المختلفة، وقد نتج هذا عن التحول الجذري لمفهوم الدولة المعاصرة التي امتد نفوذها إلى الكواكب الفضائية

بهدف تسخيرها لتطوير رفاه الإنسان، ولعل التخلف الحاصل في كثير من دول العالم وخاصة في دول العالم الثالث أو الدول النامية، أو كما يطلق عليها بالدول المتخلفة نسبة إلى مظاهر التخلف التي تشهدها أنظمتها، لهو تخلف إداري بالدرجة الأولى مس جميع النواحي، الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية وغيرها، إذ لا توجد في العالم أنظمة ناجحة وأخرى فاشلة، وإنما توجد إدارة ناجحة وأخرى فاشلة، والسبب أو العلة في نجاح الإدارة أو فشلها مرتبط بدرجة كبيرة بأداء العنصر البشري فيها المنوط به ممارسة وظائفها، والوظيفة سواء كانت عامة أو خاصة هي أمانة يؤتمن عليها صاحبها، لذا يجب أن يقوم بأعبائها أفراد على درجة عالية من الأخلاق والمهارة والثقافة والتعليم والانضباط والأمانة لتحقيق الهدف أو الأهداف المنشودة لها، وأي خيانة لهذه الأمانة بأي شكل من الأشكال من طرف الأفراد يؤدي إلى انحراف الوظيفة وعدم تحقيقها لأهدافها، وسيكلف ذلك المجتمع الكثير من الخسائر التي يصعب تعويضها، ويعتبر القطاع العام مرتعا مناسبا وخصبا لكل أوجه خيانة الأمانة الوظيفية، وممارسة الانحرافات الإدارية، لما يتميز به من كثرة الأفراد العاملين فيه، وكبر حجم مؤسساته وضخامتها، وطول خط السلطة والمسؤولية وتباعدها، وما ينتج عن ذلك من صعوبة مراقبة وضبط سلوكيات الأفراد العاملين فيه، وخاصة إذا ما ساد اعتقادهم أن القطاع العام وجد لخدمة الجميع، وأن ملكيته تعود للجميع دون استثناء، وأنه يسعى لتحقيق أهداف اجتماعية بالدرجة الاولى حتى وإن كانت على حساب المصلحة العامة والمصالح العليا للوطن، على عكس القطاع الخاص الذي يتميز برقابة فعالة عن السلوكيات المنحرفة، ويفرض ضوابط يجب على الجميع احترامها، ويهدف إلى تحقيق أهداف اقتصادية بالدرجة الأولى.

- **التهرب الضريبي والجمركي**: تسعى كل الدول ولا سيما دول العالم الثالث لتحقيق الاستقلال الاقتصادي، الذي لا يتأتى إلا من خلال تحقيق التنمية الشاملة في جميع الميادين، وذلك عن طريق الاعتماد على سياسة مالية رشيدة، فالجهد الذي تبذله الدولة في إطار هذه التنمية يلزم عليها إيجاد مصادر تمويلية داخلية تتسم بالاستقرار والدوام، نظرا للانعكاسات السلبية التي تترتب على التمويل الخارجي من مساعدات مالية وافتراض مشروط من طرف الهيآت المالية العالمية، مما يشكل عبئا على كاهل الدولة حيث يجعلها تخضع للعديد من الشروط التي لا تتعلق بالجانب الاقتصادي أو المالي فقط، بل تصل إلى المساس بسيادة الدولة والتدخل في شؤونها الداخلية الخاصة. وكان الاهتمام بالضريبة وخاصة في الدول الرأسمالية التي شهدت تراجعا ملحوظا في إيراداتها من الاملاك الخاصة ومن الرسوم، ولجأت إلى الاعتماد بصورة متزايدة على الضرائب التي تهدف إلى توفير الموارد المالية اللازمة، من خلال تشجيع الصناعات المحلية، وخلق القاعدة الاقتصادية والصناعية والإنتاجية والاستهلاكية التي تتلاءم والسياسة المالية للدولة، وفرض ضرائب ورسوم تلاقي القبول والرضا من الأفراد وأصحاب المؤسسات، فلا يعتبرونها عبئا عليهم أو عقوبة، بل يدفعونها عن طيب خاطر مساهمة منهم في تحقيق أهداف الدولة، وكذلك سعيا للقضاء على التفاوت الشاسع في توزيع الثروات، وإزالة الفوارق بين الطبقات، غير أن من الظواهر التي تلفت الانتباه في هذا المجال تمسك الأفراد بحقوقهم والمطالبة بها والتلاعب في أداء واجباتهم الجبائية، وهذا ما يطلق عليه بالتهرب الضريبي و التهرب الجمركي، وهو استعمال المكلفين بالضرائب وبالرسوم لأساليب متعددة للتخلص من التزاماتهم الضريبية والجمركية، والتي يرونها أنها عبئ تثقل كاهلهم، ومما لا شك فيه أن الغش الضريبي والجمركي يؤثر سلبا على الحصيلة الضريبية والجمركية، مما يشكل عائقا كبيرا أمام تحقيق التنمية التي ترسمها السياسة المالية للدولة، الأمر الذي يضطرها إلى تعويض النقص

الحاصل بفرض ضرائب ورسوم جديدة أو برفع معدلاتها، وهذا بدوره يؤثر سلبا على توزيع الدخل ومبدأ العدالة والنمو الاقتصادي.

- **غسيل الأموال:** تعتبر الأموال عصب الاقتصاد وتساهم بشكل أساسي في استقرار الأوضاع الاجتماعية والسياسية، وقد أدى البحث عن السلطة والمال بالإنسان إلى سلوك جميع المسالك الشرعية منها وغير الشرعية لبلوغ غايته مستندا إلى مبدأ الغاية تبرر الوسيلة، حيث وصل التنافس عند البعض وأدى بهم إلى ابتكار أساليب ملتوية للوصول إلى غايتهم غير الشريفة، بغض النظر عن أخلاقية التعامل ومصلحة الأفراد والأنظمة الاقتصادية التي تتبعها، وبذلك يستطيع هؤلاء الحصول على مبالغ مالية طائلة من مصدر غير مشروع، وما يشهده العالم اليوم من تطور اقتصادي وصناعي في ظل العولمة، دون وجود حواجز اقتصادية وسياسية بين الدول، وسرعة الانتقال والاتصال يولد في بعض الأحيان أنواعا جديدة من الجرائم في سبيل الحصول على المال والثراء، مما نتج عنه ابتكار طرق متطورة لإخفاء مصادر الأموال وتبييضها، ومن هذه الجرائم جريمة تبييض الأموال التي يهدف من خلالها إلى تدوير الأموال غير المشروعة الناتجة عن الأنشطة الإجرامية، وذلك بإضفاء المشروعية عليها، وتعتبر ظاهرة تبييض الأموال أخطر ظواهر العصر الرقمي، كونها ترتبط بأنشطة مجرمة تحقق عوائد مالية غير مشروعة، وتؤدي إلى تآكل اقتصاد البلد الذي يحدث فيه مثل هذا الجرم، فتزيد من إفلاس البنوك، وتفقد الدولة سيطرتها على السياسة الاقتصادية، مما قد يلحق الضرر بسمعة البلد ويعرضها إلى أعمال إجرامية، من تهريب وتجارة المخدرات والأسلحة والإرهاب وغيرها، لذلك تعتبر جريمة تبييض الأموال المتنفس الوحيد للمجرمين بسبب صعوبة التعامل مع متحصلات جرائمهم، خاصة تلك التي تدر أموالا باهظة كتجارة المخدرات، والتهريب وتجارة الأسلحة، وعوائد الاختلاس والنهب والرشوة، فيعمد المجرمون إلى إخفاء مصادر الأموال، وتحويلها بعد ذلك لتبدوا كاستثمارات قانونية، وما يساعدهم في ذلك هو تراخي أو فساد الأطر المؤسسية المعنية بمكافحة تبييض الأموال، فهذه الأنظمة تسهل للمجرمين العمل بحرية، واستخدام مكاسبهم المالية في توسيع نطاق ممارساتهم الإجرامية وتشجيع الأنشطة غير المشروعة، وبالتالي تعريض الاقتصاد العالمي للخطر، ومن ثم تعريض أمن البلدان التي تستخدم كمنطلق لأنشطة تبييض الأموال للخطر كذلك.

- **شراء الذمم والأصوات:** إن إساءة استعمال المال في السياسة يمكن أن يحدث مشاكل كبيرة للدول، ويشوه أداء الأحزاب السياسية والأفراد، كما يؤدي إساءة استعمال المال في المجال السياسي إلى هز وانعدام الثقة في المجالس السياسية وفي النشاطات التي تقوم بها، وهناك مشاكل كثيرة تخص استعمال المال في المجال السياسي، وتقع في صلب ما يعرف بالفساد الإداري في المجال السياسي، مع أن التمويل السياسي والفساد أمران منفصلان، لكن عندما يختلط الأمران فإن الفساد يبرز حتما[22]، ذلك أن المكونات التي تجمع بين الفساد والتمويل السياسي غير معروفة، كما أن الفساد في التمويل السياسي يعني إساءة استعمال الأموال في الحقل السياسي بواسطة الأحزاب السياسية والمرشحين في الانتخابات، وذلك لمصلحة مرشح أو حزب سياسي أو جماعة سياسية، وأهم النشاطات الخاصة بإساءة استعمال الأموال في المجال السياسي، تتجسد في الإنفاق غير المشروع بما فيه شراء الأصوات والتمويل من مصادر غير معروفة[23].

ثالثا : لماذا يترعرع الفساد الإداري في القطاع العام ؟

الفساد الإداري لا يعترف بالحدود الزمانية والمكانية، فقد وجد في الزمان الغابر كما يوجد في الزمان الحاضر وسوف يوجد في المستقبل، من ناحية أخرى فإن الفساد الإداري لا يقتصر وجوده على دولة أو مجتمع دون آخر، فهو يظهر في الدول المتخلفة كما يظهر في الدول المتقدمة، ويظهر في الدول الغنية كما يظهر في الدول الفقيرة، بل إن الفساد الإداري يتجاوز المذاهب السياسية والخصائص الثقافية للمجتمعات فهو يظهر في الدول الاشتراكية كما يظهر في الدول الرأسمالية ويظهر في الدول المحافظة وغير المحافظة، على أنه ومع الإقرار بالحقيقة السابقة بالنسبة لظهور الفساد الإداري إلا أنه يمكن القول بأن هناك محطات تمثل مرتعا للفساد الإداري في أكثر مجتمعات اليوم ألا وهي الجهاز الحكومي.

صحيح أن الجهاز الحكومي يمثل جزءا من منظومة كبيرة تبدأ بالفرد فالجماعة ثم المؤسسات الخاصة كالشركات الكبرى والصغرى، إلا أنه يظل في كثير من الأحيان المكان الأول لاحتضان الفساد الإداري، وصحيح أن الفساد الإداري في الجهاز الحكومي لا يتولد من تلقاء ذاته في هذا الجهاز في كثير من الأحيان، وإنما له محركات عدة تبدأ بالفرد في المجتمع الذي يتعامل مع هذا الجهاز ويحرك الفساد فيه، أو مؤسسات القطاع الخاص التي تسعى دائما إلى أن تحقق مصالحها من خلال الجهاز الحكومي، وقد تلجأ في ذلك إلى الفساد الإداري لتحقيق هذه المصالح، كما أن هناك الدول الخارجية التي قد تجد أنه من صالحها تحريك الفساد في الأجهزة الحكومية لمجتمعات أخرى، وذلك من أجل تحقيق عدة أهداف لا تقل في مجملها عن زعزعة الاستقرار السياسي والإداري، وتحقيق مصالحها الاقتصادية على حساب هذه المجتمعات.

من هذا المنطلق يمكن التأكيد مرة أخرى على أن الجهاز الحكومي يُمثل في الغالب المرتع الأول للفساد الإداري، ولهذا فإن السؤال المنطقي الذي يطرح نفسه هنا هو: لماذا يترعرع الفساد في الجهاز الحكومي ؟ للإجابة عن هذا السؤال يمكن القول بأن هناك عدة أسباب تجعل الجهاز الحكومي المكان المناسب الأول لظهور ممارسات الفساد الإداري، وهذه الأسباب يمكن ذكر بعض منها على النحو التالي:

- **انفراد الجهاز الحكومي بتقديم أنشطة وخدمات لا تقدم في سواه من قطاعات المجتمع:** تقوم الحكومات بمهام أساسية تتمثل في الحماية والرعاية والعدل، حيث تتضمن كل منها عددا من الأنشطة والخدمات، مثل خدمات التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية والمواصلات، ممارسة نشاط القضاء والفصل في الخصومات، حماية الوطن والمواطن.. الخ.

وفي ظل وجود هذه المهام الرئيسية التي تقوم بها الحكومات يصبح المجال أمام ظهور الفساد الإداري في الجهاز الحكومي متيسرا في كثير من الأحيان، وخاصة إذا ما ضعفت القيم وغابت الرقابة، ذلك أن الحكومات لا تستطيع في كثير من الأحيان تقديم خدماتها إلى الجمهور المستفيد من هذه الخدمات بكفاءة وفاعلية، وذلك إما بسبب نقص الموارد الكافية لديها التي تمكنها من تقديم هذه الخدمات، أو بسبب عدم وجود الضوابط والأنظمة التي تتيح لها تقديم هذه الخدمات بيسر وسهولة.

وفي ظل هذه الصعوبات يصبح المواطن أو المستفيد من خدمة الجهاز الحكومي في موقف ضعيف جدا أمام العاملين في هذا الجهاز، إذ بإمكانهم المماطلة وتأخير تقديم الخدمة لهذا المستفيد من منطلق الإجراءات والأنظمة المعمول بها، والتي تصبح الأداة القوية في يد موظف جهاز الحكومة، وأمام هذا الوضع يصبح المواطن أو المستفيد

مستعدا للتنازل عن قيمه ومبادئه مقابل الحصول على الخدمة من الجهاز الحكومي، وبهذا التنازل يكون الفساد الإداري قد أثبت وجوده في الجهاز الحكومي، ومن الصعب تتبع آثاره بدقة أو كبح جماحه في ظل احتكار الجهاز الحكومي لتقديم مثل هذه الخدمات[24].

- **تنامي الخبرة المتخصصة للعاملين في الجهاز الحكومي**: مع انفراد الجهاز الحكومي كما ذكرنا بتقديم الخدمات الأساسية التي يحتاجها المواطن أو المستفيد بشكل عام، يصبح العاملون في الجهاز الحكومي خبراء بحكم تخصصاتهم في مجال أعمالهم وربما طول خدمتهم في الأجهزة التي يعملون بها.

وهذه الخاصية المتعلقة بتنامي الخبرة والتخصص لدى العاملين في الجهاز الحكومي تصبح أكثر قوة ودافعًا لهم على ممارسة الفساد الإداري، بحكم المعلومات التي يمتلكها هؤلاء العاملون، والذين يستطيعون من خلالها تحقيق مصالحهم الشخصية على حساب المصلحة العامة، ذلك أنه ليس بإمكان كل مستفيد من خدمات الجهاز الحكومي أن يعرف طبيعة النظام والإجراءات الواجب إتباعها، مما يجعل موظف الجهاز الحكومي في موقف المتحكم باحتياجات هذا المستفيد، ودفعه إذا ما اقتضت الضرورة إلى ممارسة الفساد الإداري، لذلك وفي ظل توافر ميزة تنامي الخبرة المتخصصة للعاملين في الجهاز الحكومي، يمكن القول بأن الكثير من القرارات الحكومية ذات المنفعة العامة غالبا ما تحجب عن المستفيد، ويصير التحكم فيها من قبل موظف الجهاز الحكومي الذي يُطلع عليها من يشاء ويستفيد هو من سريتها مقابل الحصول على منافع شخصية له[25].

- **ضمان الاستمرارية الوظيفية في الجهاز الحكومي**: عندما يلتحق الشخص إلى العمل في وظيفة عامة، فإنه بذلك يضمن في الغالب الاستمرارية والاستقرار في الجهاز الحكومي، لذلك نجد أنَ الكثير من الأفراد وبخاصة في دول العالم الثالث يفضلون العمل في الجهاز الحكومي بسبب هذه الميزة، هذه الميزة المتعلقة بضمان استمرارية الوظيفة الحكومية حفزت بعض موظفي الجهاز في ظل تدني الرواتب إلى ارتكاب المخالفات، لأنهم يعلمون أنه من الصعب فصلهم أو حتى المساس برواتبهم، من ناحية أخرى فإن هذه الخاصية تجعل من الصعب على أجهزة الرقابة الداخلية أو الخارجية متابعة سلوك هؤلاء الموظفين إذا ما عرفنا أن النتائج المترتبة على هذه المراقبة لا تمثل أي تهديد لهم بالموازاة مع تنامي عدد الموظفين فيه، الأمر الذي يجعل هؤلاء الموظفين في مأمن دائم من الوقوع تحت طائلة الرقابة، وهو ما يشجع بدوره الكثير من هؤلاء الموظفين على ارتكاب المخالفات.

مع العلم كذلك أن الأمر لا يقتصر فقط بالنسبة لاستمرار الوظيفة وعلاقتها بالفساد الإداري على مجرد صعوبة مراقبة سلوك هؤلاء الموظفين فقط، بل إن الأمر يتعدى ذلك بكثير حينما نعلم أنه حتى الأنظمة التي تُسنُّ من أجل الحد من المخالفات السلوكية للموظفين يصعب تطبيقها في معظم الأحيان، ذلك أنه في حالة تطبيق أي عقوبة سلوكية على الموظف فإن ذلك يحتاج من رؤسائه إلى أن يكونوا على الدوام مستعدين، وهو أمر يستغرق منهم الجهد والوقت الطويل، وقد تكون نتيجة ذلك في نهاية المطاف قبولهم بالوضع الراهن بدلا من الدخول في مثل هذه الإشكاليات.

لذا يمكن القول أن خاصية ضمان استمرارية الوظيفة في الجهاز الحكومي وما يتبعها من إشكاليات نظامية أو قانونية، جعلت من الصعب جدا ضبط السلوك الانحرافي للموظف، هذا الوضع شجع بدوره بعضا من هؤلاء الموظفين على الانزلاق في دائرة الفساد الإداري، لعلمه بأن إثبات مثل هذه

المخالفات عليه يحتاج إلى جهد كبير جدا من المعنيين في الجهاز الحكومي، والذين يفضلون التغاضي عن مثل هذه السلوكيات والبقاء على الوضع الراهن[26].

- **ضمان افتقار التنسيق بين الأجهزة الحكومية:** تعمل الأجهزة الحكومية في الغالب في ظل أنظمة موحدة، إلا أنه وللأسف فإن ممارسات هذه الأجهزة تختلف في ظل هذه الأنظمة، وذلك بسبب غياب التنسيق بينها.

إن غياب التنسيق في الأجهزة الحكومية يؤدي إلى عدم فاعلية السياسات العامة للدولة في تنفيذ خططها وبرامجها، كما يجعلها سهلة في يد المفسدين. هذه الفجوة المتنامية في غياب التنسيق كثيرا ما تستغلها على سبيل المثال شركات التوريد للجهاز الحكومي التي تستطيع أن تتعامل مع كل جهاز بشروط مختلفة، تفرضها حاجة الجهاز أو رغبات متخذي القرار فيه، أو الإغراءات التي تقدمها هذه الشركات لبعض العاملين في هذه الأجهزة، بما يسهل عليهم تحقيق مرادهم بطرق غير مشروعة.

كذلك فإن ضياع التنسيق بين الأجهزة الحكومية يبدو كحقيقة من خلال تداخل مهام هذه الأجهزة مع بعضها البعض، لذلك نجد أن الكثير منها من الممكن أن يقوم ببعض المهام التي يقوم بها جهاز أو أجهزة أخرى مع علم الجميع بذلك، مما يترتب عليه مضاعفة التكاليف مثلا، وضعف الجودة في الأداء، ومن ثم غياب المسئولية.

إن المتتبع لأدبيات الفساد الإداري في الجهاز الحكومي يدرك كيف أن غياب التنسيق بين هذه الأجهزة قد أغرى الكثير من العاملين فيها على اختراق الأنظمة واللوائح المعمول بها، من أجل تحقيق مصالحهم الشخصية، فعلى سبيل المثال من الممكن أن يتوجه طالب الخدمة إلى جهاز حكومي بغرض الحصول على خدمة معينة ليجد نفسه غير قادر على الحصول عليها بسبب عدم انطباق الشروط عليه، هذه الحقيقة قد لا تقف حاجزا أمام مطلبه، فيتوجه إلى قنوات أخرى غير مشروعة، يمكنه من خلالها الحصول على نفس الخدمة من أجهزة أخرى مقابل ما يوفره للأطراف الأخرى من مزايا معنوية أو مادية.

وأخيرا فإن غياب التنسيق بين الأجهزة الحكومية: التشريعية والتنفيذية والقضائية قد جعلت قرارات وممارسات هذه الأجهزة في كثير من الأحيان متناقضة مع بعضها أو يصعب تطبيقها، مما شجع بعض العاملين في الجهاز الحكومي على استغلال مثل هذا الخلل في التنسيق لتحقيق غاياتهم الشخصية، من خلال الطرق غير المشروعة وهو ما يدعم وجود الفساد الإداري في الجهاز الحكومي[27].

رابعا : آثار الفساد الإداري

إن للفساد الإداري آثار كبيرة على أجهزة الدولة يمكن إدراجها على النحو التالي[28] :

1. أثر الفساد الإداري على الإيرادات الحكومية

تخسر الدولة مبالغ كبيرة من الإيرادات المستحقة عندما يستشري الفساد الإداري في أجهزتها، من خلال تجاهل البعض لجزء من الإنتاج والدخل والواردات في تقويمهم للضرائب المستحقة على هذه النشاطات الاقتصادية، بالإضافة

إلى ذلك تخسر الدولة كثيرا من مواردها عندما يتم تقديم الدعم إلى فئات تتمكن من الحصول عليه برشوة أو نفوذ أو أي وسيلة أخرى، مخالفة للقوانين والإجراءات المعمول بها وهذا يؤثر بدوره على الأداء الاقتصادي للدولة.

2. أثر الفساد الإداري على النمو الاقتصادي

تشير كثير من الدراسات النظرية والتطبيقية بأن للفساد الإداري آثارا سلبية على النمو الاقتصادي، حيث يؤدي الفساد الإداري إلى خفض معدلات الاستثمار ومن ثم خفض حجم الطلب الكلي وهذا يؤدي إلى تخفيض معدل النمو الاقتصادي، ويؤدي الفساد الإداري إلى تخفيض النمو الاقتصادي من خلال تخفيض معدلات الاستثمار، إذ تشير الكثير من الدراسات إلى التأثيرات السلبية للفساد الإداري على النمو الاقتصادي، من خلال خفضه لمعدلات الاستثمار الأجنبي والمحلي على حد سواء، فالمستثمر يتجنب البيئة التي يشيع فيها الفساد لأنه يضطر إلى دفع الرشاوي المالية والعينية التي تمثل للكثير من المستثمرين ضرائب تزيد من تكاليف إنجاز الأعمال، ممّا يدفعهم إلى تقليل الاستثمار في هكذا بيئة، ومن ثم ينخفض الطلب الكلي الذي يعمل بدوره على تخفيض معدل النمو الاقتصادي.

3. أثر الفساد الإداري على مستوى الفقر وتوزيع الدخل

يؤدي الفساد الإداري إلى إثراء القلة القليلة على حساب الكثرة الكثيرة من أفراد المجتمع، ممّا يساعد على تعميق الفجوة بين من يملكون ومن لا يملكون، وتصبح الخدمات العامة مسألة خاضعة للبيع والشراء، ممّا يؤدي إلى حالة من التمييز والطبقية وعدم العدالة داخل المجتمع، وبما أن الفساد الإداري يؤدي إلى تراجع معدلات النمو الاقتصادي، فهو بذلك يساعد على تراجع المستويات المعيشية ويضر بدرجة كبيرة وبالدرجة الأولى الفئات الفقيرة في المجتمع، كما أن الزيادة المستمرة في الضرائب المفروضة دون التفرقة بين الفئات ذات الدخل المرتفع والفئات الفقيرة، يعمل على تعميق الفجوة بين الفقراء والأغنياء، كما أنّ إساءة استخدام برامج الدعم للسلع والخدمات الاجتماعية الهادفة إلى رفع المستوى المعيشي للفقراء، واستغلالها من طرف الأغنياء يعمق الفقر ويساعد على استمرارية التفاوت المعيشي بين أفراد المجتمع، كما أنّ ارتفاع تكاليف الخدمات الحكومية مثل التعليم والصحة والسكن بسبب الفساد ينعكس سلبا على استفادة الفئات الأكثر احتياجا من هذه الخدمات.

4. أثر الفساد الإداري على معدلات التضخم

يساهم الفساد الإداري في زيادة معدل التضخم واستمراره خاصة في البلدان العربية المنخفضة الدخل، مثل السودان واليمن والصومال وموريتانيا[29] ، إذ أنّ الارتفاع التدريجي في الأسعار يساهم في تدني مستويات المعيشة وتفاوت مستويات الأجور بين أفراد المجتمع، فتصبح هناك فئات تتمتع بمستويات عالية من الرفاهية لارتفاع أجورهم ودخولهم المشروعة وغير المشروعة، وهي فئات في الغالب قريبة من مركز القرار وأصحاب المسؤوليات الإدارية العليا في الدولة، أمّا الفئات الأخرى المغلوب على أمرها في المجتمع فتستلم أجورا قد لا تكف متطلبات المعيشة في ظل الارتفاع الكبير في أسعار جميع السلع والخدمات في السوق، وعلى الرغم من قيام الحكومات بخلق زيادات في رواتب موظفيها لتغطية الزيادات المستمرة في الأسعار، فإن ذلك سوف يؤثر سلبا على الفئات العاطلة عن العمل، لأنهم يتحملون الارتفاع في الأسعار الناتج عن الزيادات في الرواتب والأجور، ممّا يعني أن تفاقم حدة الفساد الإداري يساهم في تعزيز مشكلة التضخم.

وتنعكس الآثار السلبية السابقة على قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية، ممّا يؤدي إلى زيادة قيمة الواردات مقومة بالعملة الوطنية وانخفاض معدل زيادة الصادرات بعد ارتفاع تكلفتها نتيجة لانخفاض قيمة العملة الوطنية وخاصة في ظل ضعف قدرتها التنافسية، ممّا يؤدي إلى عجز الميزان التجاري للدولة، وقد يؤدي ذلك إلى ارتفاع المديونية الخارجية والفوائد المترتبة عليها، ويترتب على انخفاض قيمة العملة الوطنية ضعف قدرتها الشرائية، ممّا يؤدي إلى زيادة معدلات التضخم وغلاء الأسعار، وانخفاض الدخول الحقيقية بصفة عامة

خامسا : دوافع وأسباب ظاهرة الفساد

هناك أسباب وراء ظهور وانتشار الفساد الإداري، هذه الأسباب حظيت باهتمام الباحثين، ذلك لأن الجهاز الإداري هو الذي يلقى عليه دائما تبعات تنفيذ السياسات العامة للدولة في مختلف المجالات، ولما كانت الدول المتقدمة أو النامية في حالة تطور مستمر، فقد اقتضى الحال تطوير الجهاز الإداري بالقدر الذي يواكب التطور الذي تمر به المجتمعات في مختلف المجالات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية،.. الخ، وإذ الم يتحقق التغيير الذاتي لمتطلبات التغيير يترتب على ذلك التفاوت انتشار الفساد الإداري، وقد تعددت الأسباب المؤدية إلى انتشار الفساد الإداري والعوامل التي تؤدي إلى ظهوره نذكر منها [30]:

- سوء تطبيق الأنظمة وخاصة في الإدارات التي لها علاقة مباشرة بالخدمات العامة، مع غياب الرقابة المستمرة من قبل الأجهزة الرقابية، أو حتى داخل الإدارات نفسها.
- زيادة حجم الإنفاق العام واتساع مجالاته.
- الأوضاع الاقتصادية كالفقر وزيادة الفجوة بين الفقراء والأغنياء وتدني الأجور.
- عدم كفاية نظم الحوافز المادية والمعنوية المعمول بها.
- زيادة ضغط جماعات السلطة في المجتمع.
- انعدام أو ضعف أخلاقيات المهنة أو الوظيفة.
- ضعف أو عدم الجدية في الإجراءات المتخذة ضد المفسدين.
- عدم وضوح الاختصاصات الوظيفية، وضعف التنسيق.
- التباين الطبقي واختلاف معدل الدخل.
- وصول الأفراد الفاسدين إلى المستويات العليا، ومواقع اتخاذ القرار.
- سوء التربية الاجتماعية، وتخلف المناخ الاجتماعي العام.
- سوء الأوضاع الاجتماعية بصفة عامة.
- غياب الإرادة السياسية الحقيقية لمحاربة الفساد الإداري.
- ضعف المستوى المادي للوظيفة الحكومية.
- الحقبة الاستعمارية وما قام به المستعمر في الدول المستعمرة من أساليب وطرق ساهمت في ظهور وانتشار الفساد الإداري.

- انتشار الجهل والأمية بين أفراد المجتمع.
- بروز أهمية العلاقات الشخصية في العلاقات الاجتماعية.
- كما أن لثورة المعلومات والاتصال دور في الانتشار السريع للفساد الإداري.

إن أسباب ودوافع الفساد الإداري من مزيج تلك العوامل جميعها، وليس بمقدور أحد أن يجزم أن الأوضاع السياسية، أو الاقتصادية، أو الاجتماعية، أو الثقافية، أو التنظيمية، أو غيرها من العوامل هي السبب المباشر للفساد الإداري في الأجهزة الحكومية، ذلك أن الفساد الإداري نتاج هذه العوامل مجتمعة، ومن الصعوبة تغليب عامل على آخر من هذه العوامل.

خاتمة:

الحديث عن" الفساد الإداري في الجهاز الحكومي "موضوع متشعب، فالمتتبع لأدبيات الفساد يجد أنها لا تتحدث في واقع الأمر عن نوع واحد من الفساد بل عدة أنواع منها: الفساد السياسي، والفساد الاقتصادي والمالي، والفساد الإداري.. الخ.

في ظل وجود هذه الأنواع من الفساد لابد وأن تختلف الأسباب المؤدية إلى كل منها، وبالتالي اختلاف النتائج المترتبة عليها، وإن كان ذلك لا يلغي حقيقة اشتراك هذه الأنواع في الكثير من الأسباب والنتائج،

غير أنه ومع إدراكنا بأهمية الوعي بالأثر الذي يتركه الفساد الإداري على الجهاز الحكومي، فإن ذلك يجب أن يكون منطلقًا لنا في البحث عن الوسائل التي يمكننا من خلالها معالجة أسباب ظهور هذه المعضلة ومن ثم محاولة التصدي لها بكل جدية.

إننا لا نطالب في أي برنامج لمكافحة الفساد الإداري أن يكون هدف هذا البرنامج أو البرامج المماثلة له هو القضاء عليه تمامًا، فذلك مطلب مستحيل التحقيق، ولكن نطالب بأن يكون هدف هذا البرنامج الحد من آثاره ما أمكن، من ناحية أخرى فإن نجاح أي برنامج في مكافحة الفساد الإداري لن يُكتب له النجاح إذا لم تتضافر معه جهود أخرى، يأتي في مقدمتها النية الصادقة في مكافحة هذه الآفة، وترجمة هذه النية إلى إجراءات عملية تتمثل في إصلاح البنية السياسية والأمنية والإدارية والاقتصادية والإعلامية والقضائية.

كذلك لابد أن تكون لدينا رؤية مستقبلية يمكننا من خلالها استباق الأحداث في معالجة مشكلاتنا بشكل عام، ومنها مشكلة الفساد الإداري، بدلا من أن تكون أعمالنا في مجملها ردود فعل اتجاه أحداثه.

قائمة المراجع:

1- آدم نوح القضاة: نحو نظرية إسلامية لمكافحة الفساد الاداري والتعامل مع تبعاته: المؤتمر العربي الدولي لمكافحة الفساد، الرياض، 6-8 أكتوبر 2003، ص 7
2- نفس المرجع السابق.
3- نفس المرجع السابق.
4- نفس المرجع السابق.
5- نفس المرجع السابق.

6- نفس المرجع السابق ص 8

7- – داغر منقذ محمد: علاقة الفساد الإداري بالخصائص الفردية والتنظيمية لموظفي الحكومة ومنظماتها: حالة دراسية من دولة عربية، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط 1، 2001، ص-ص 10- 12

8- داغر منقذ محمد، مرجع سابق، ص 12

9- عايش حسني: الفساد: عوامله وعلاته وسبل التصدي له، دراسات عربية، دار الطليعة، بيروت، المجلد33 العدد 12، 1997، ص 111

– ميخائيل جونستون؛ ترجمة محمد البهنسي، البحث عن تعريفات حيوية : السياسة وقضية الفساد، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، اليونسكو، العدد 149، ص 30

10- د. عدنان بن عبد الله الشيحة: محاربة الفساد الإداري... إصلاح النفس أولا !

يوم 28 فيفري 2010 الساعة 21. 00 سا http: //www. Saudiinfocus. com.

11- محمد خالد المهايني: آليات حماية المال العام والحد من الفساد الإداري، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 2009، ص 38

12- الفساد الإداري

يوم 03 مارس 2010 الساعة 16. 00 سا http: //forum. z88z. com./t26865. html?nojs=1#goto_displaymodes

13- كليتجارد روبرت: السيطرة على الفساد، ترجمة علي حجاج، دار النشر للنشر والتوزيع، عمان، 1994، ص 44

14- القريوتي محمد قاسم: الإصلاح الإداري بين النظرية والتطبيق، وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص 33

15- د. صلاح الدين فهمي محمود: الفساد الإداري كمعوق لعمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، 1994، ص، ص 40، 41

16– د. عدنان بن عبد الله الشيحة: محاربة الفساد الإداري... إصلاح النفس أولا !

يوم 15 مارس 2010 الساعة 10. 00 سا http: //www. saudiinfocus. com/ar/forum/member. php?u=1738

17- د/ طاهر محسن منصور الغالبية، ود/ صالح مهدي محسن العامري: المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع عمان، الأردن، 2010، ص 363

18- د/ سعد بن محمد الجمعة: جريمة استعمال الجواز المزور في المملكة العربية السعودية، الطبعة الاولى، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2003، ص 9

19- أ.د/ علاء فرحات طالب، ود/ علي الحسين حميدي العامري: مرجع سابق، ص – ص 50 – 51

20- فاروق الكيلاني: جرائم الفساد، الطبعة الأولى، دار الرسالة العالمية، دون بلد النشر، 2011، ص 445

21- د/ ابراهيم درويش: الإدارة العامة في النظرية والممارسة، الطبعة الرابعة، الهيأة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1978، ص 85

22- أ.د/ أحمد مصطفى محمد معبد: الآثار الاقتصادية للفساد الإداري، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2012، ص 65

23- نفس المرجع السابق ، ص 65 – 66

24- د. عبد الرحمن أحمد هيجان: الفساد وأثره على الجهاز الحكومي، المؤتمر العربي الدولي لمكافحة الفساد، الرياض، 6-8 أكتوبر 2003، ص، ص 6، 7

25- نفس المرجع السابق ص، ص 7، 8

26- نفس المرجع السابق ص، ص 8، 9

27- نفس المرجع السابق ص، ص 9، 10

28- محمد خالد المهايني: مرجع سابق، ص

29- د/ أحمد مصطفى محمد معبد: مرجع سابق ص 91

30- سليمان محمود مصطفى: حوكمة الشركات ومعالجة الفساد الإداري والمالي، دار نشر الثقافة، الإسكندرية، 2006، ص 34